

الفصل الثالث

المساعدات الاتحادية للطلبة التحول من المنح إلى القروض

جيمس س. هيرن وجانيت م.. هولدرزورث

إن برامج المساعدات المالية الاتحادية للطلبة لحضور مرحلة التعليم ما بعد الثانوي قد توسعت في نطاقها وحجمها على نحو لافت للنظر في الخمسين عاماً الماضية. ففي مطلع خمسينيات القرن العشرين، لم يكن هناك عملياً أي مساعدة اتحادية للطلبة متاحة لجموع الأمريكيين الذين لم يكونوا قد خدموا في القوات المسلحة. أما الآن فإن المساعدة المتوفرة والمدمومة اتحادياً يصل مجموعها إلى خمسين مليون دولار تقريباً. وبرامج المساعدات الاتحادية تخدم أغراضاً، ومؤسسات، وطلاباً متنوعين على نحو متزايد⁽¹⁾.

وعلى مدى نصف قرن من النمو اللافت للنظر، مرت برامج المساعدات بمراحل عديدة، مع أنماط متنوعة من التأكيد الفلسفي والمالي. وإن كثيراً من المراقبين لهذا التاريخ المتطور ينظرون إلى منتصف سبعينيات القرن العشرين على أنها تشبه «عصرًا ذهبيًا» في سياسة المساعدات الاتحادية للطلبة، وخصوصاً من حيث التأكيد على المنح المبنية على الحاجة، وليس على القروض، وكذلك من حيث المستوى العالي نسبياً من التوافق بين صناعات السياسة، والقادة في مختلف قطاعات التعليم ما بعد الثانوي، ومسؤولي المساعدات الطلابية. وليس هناك أدنى شك في أن التأكيد على المنح في السياسة الاتحادية قد تبخّر وتلاشى منذ منتصف السبعينيات (انظر هيرن 1993 و2001 وآ 2001 ب). وكما لاحظ مجلس الكليات (2000 ب، ص 4) فإنه «على مدى ربع القرن الماضي، فإن المساعدة الاتحادية للطلاب تحولت تدريجياً من نظام قائم على أساس المنح إلى نظام قائم على أساس القروض، مما أنتج تغييراً كبيراً جداً في طريقة قيام كثير من الطلبة والعائلات بتمويل التعليم ما بعد

الثانوي». وبالمثل لا يمكن أن يكون هناك أدنى شك في أن مستوى التوافق المحيط بسياسة المساعدات الاتحادية قد هبط كثيراً منذ منتصف السبعينيات. وفي مواجهة الانشقاق حول أهداف سياسة المساعدة في السنوات الأخيرة، فإن بروس جونستون، رئيس جامعة SUNY السابق والمختص بالمساعدة المالية (1999، ص 3)، قد جادل بأن «نسيج» النظام الأمريكي للمساعدة المالية والسياسة التعليمية يبدو آخذاً في الانحلال والتلاشي». وبالطبع، فإن من السهل تبسيط الأمجاد الماضية لبرامج المساعدة أكثر من اللازم وإضفاء صبغة خيالية حاملة عليها، ولكن خبراء المساعدات يتفقون على أن السياق الحالي متميز تماماً عن سياق منتصف السبعينيات. غير أن من المثير للاهتمام أنه سيكون من الأدق النظر إلى التأكيد على المنح والانسجام النسبي في سياسة المساعدات في منتصف السبعينيات كونه شيئاً شاذاً وغير سويٍّ، وليس حالة من النعمة هبط منها صناع السياسة. وإن أول الاستثمارات الكبرى في مساعدات الطلبة الاتحادية المتاحة عموماً لم تأت على شكل منح، بل على شكل قروض بموجب قانون تعليم الدفاع الوطني، الذي تم سنُّه في مرحلة رئاسة أيزنهاور الثانية⁽²⁾. وكانت قروض الطلبة، بما فيها تلك المقدمة بموجب برنامج قروض الطلبة المضمونة، هي الأخرى عناصر كبرى في قانون التعليم العالي الاتحادي لعام 1965. ولم يتم إقرار ذلك القانون إلا بعد مفاوضات حامية بين أطراف يحملون وجهات نظر واسعة التباين عن الدور الاتحادي المناسب والصحيح في التعليم العالي. وبموجب أي تعريف، فقد كانت إعادة إجازة قانون التعليم العالي عام 1972 معركة انقسامية بين آراء ومصالح متعارضة تماماً وبشكل صارخ (غلاديو وولانين 1976)، فكان هناك الذين يفضلون السيطرة المؤسسية عن طريق إيصال برامج المساعدة الموسعة القائمة على أساس الحرم الجامعي، ويتحداهم الذين يفضلون إعطاء الطلبة حرية الاختيار عن طريق إدخال حسابات «متنقلة» وموحدة وطنياً لاستحقاقات المساعدة. وبرغم أنه من الممكن القول إن هذا الطرف الأخير قد كسب هذه المناقشات، فإن القضية لم تُغلَقْ: فحتى أثناء مرحلة السبعينيات الذهبية المزعومة، كانت هناك مقاربات بديلة شغالة لإيصال القروض إلى الطلبة. ومع مرور السنين منذ السبعينيات شهدنا حالات هبوط في الاهتمام الاتحادي بقضايا أوسع مثل فعالية السياسة الشاملة (انظر اللجنة الاستشارية الخاصة بالمساعدات المالية للطلبة 2001) ورغبة متزايدة

في إجراء تجارب على جبهات جديدة متنوعة (مثل قروض الضرائب، والمساعدات المتعلقة بالجدارة) بدون التخلي عن البرامج الأقدم.

وهكذا فإننا عندما نتخطى عقد السبعينيات وننظر في الثمانينيات وما تلاها، فإننا نرى عودة إلى الاختلاف وإلى تناقص بروز المنح. ذلك أن السيطرة الحالية للقروض، وحجمها ونطاقها المالي في السياسة الاتحادية لم يسبق لها مثيل بالتأكيد، وكذلك مستوى القلق حول تبعات أعباء الديون الطلابية، ولكن كانت هناك أسس مهمة لهذا السياق قائمة قبل مدة طويلة من عقد السبعينيات⁽³⁾.

إن وضع هذا التاريخ في سياق هذا المجلد يجعل المرء مضطراً للمجادلة بشأن وجود أرضية مشتركة للسياسة الخاصة بالمساعدات الاتحادية للطلبة، أو قروض اتحادية لهم على وجه الخصوص. وفي غياب دفاع متماسك ومتغلغل ودائم عن الخيار الأعلى لتوكيد المنح، فقد سمح صناع السياسة الاتحاديون للقروض بأن تصبح هي الأداة السائدة المسيطرة على السياسة الوطنية لمساعدة الطلبة. وإن التحول إلى القروض يمكن الإمساك به في خمسة مواضيع كبرى. فأولاً ظل النمو مستمراً في برامج قروض الطلبة لمدة عشرات السنين، ولكن منذ منتصف السبعينيات على وجه الخصوص. وثانياً تم استخدام سلسلة واسعة التنوع من الأسس المنطقية لإدخال برامج القروض والدفاع عنها. وثالثاً فقد عانت البرامج من غياب مستمر للإشراف المحكم والتقويم. ورابعاً ظلت البرامج باطراد عرضة لنزاعات سياسية على الأهداف، والمشاركين، وأنظمة الإيصال. وخامساً فإن السياسة قد تم تطويرها بالتراكم التدريجي، عاماً بعد عام، وليس على أساس اعتبارات استراتيجية وفلسفية أطول أمداً. وهذه المواضيع في المشاركة الاتحادية المتنامية في قروض الطلبة هي التي يجري استكشافها في هذا الفصل.

النمو

وكما لوحظ آنفاً، فإن النمو في برامج قروض الطلبة كان كبيراً ومفاجئاً منذ خمسينيات القرن العشرين، وخاصة منذ منتصف سبعينياته. فمنذ منتصف السبعينيات، ارتفعت مساعدات القروض بشكل مثير من حيث كونها جزءاً من كل المساعدة المدعومة اتحادياً، وجزءاً من المساعدة كلها (مجلس الكليات 1993، 1995،

2000 ب). ومن حيث الدولارات الدائمة، فإن مساعدة القروض زادت بنسبة 125 بالمائة على امتداد عقد التسعينيات، بينما لم يرتفع مجمل مساعدة المنح إلا بنسبة 55 بالمائة (مجلس الكليات 2000 ب). كما أن التوسع السريع لبرامج القروض لم يؤثر على كفاءة وفاعلية البرامج نفسها فحسب، بل أثر أيضاً على كل الجوانب الأخرى من السياسة الاتحادية لمساعدة الطلبة. ويمكن أن يُعزى النمو في حجم الدولارات وعدد القروض إلى مجموعة معقدة من العوامل المتداخلة.

وقد ظلت الكليات والجامعات تواجه تكاليف متزايدة، وكذلك ضغطاً على عدة موارد للعائدات المؤسسية (مثل تمويل الولايات، والعمليات الطبية). وقد حفّز هذا الضغط زيادات في أجور التعليم في المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء (مجلس الكليات 2000 أ؛ ووزارة التعليم الأمريكية 2001). وبالرغم من هذه الارتفاعات في أجور التعليم، فإن تسجيل الطلبة في الكليات ظل قوياً بصورة خارقة واستثنائية (هيرن 2001 أ). ومن الواضح أن الجمهور يدرك أهمية الحصول على تعليم بعد الشهادة الثانوية (هارفي وإيمرواهر 1995). كما أن الأسعار المتزايدة والتسجيل القوي قد حفّزا طلباً أكبر للمساعدات الطلابية. وبما أن الكونغرس قد قاوم رفع الضرائب أو إعادة تخصيص أموال أخرى لتوسيع المنح أو برامج العمل والبحوث، فإن الطلب المتزايد على المساعدات الطلابية قد ترجم إلى طلب متزايد على القروض الطلابية (جيليسبي وكارلسون 1993؛ وكرامر وفان دوزن 1986؛ ومجلس الكليات 1993 و1995). وبالرغم من أن الطلبة يميلون بشكل طبيعي إلى تفضيل المنح على القروض، فإن الجمهور قد قبل منذ زمن طويل بالقروض كونها بديلاً لتسهيل التسجيل في الكليات⁽⁴⁾. وهكذا ففي سياق الموارد المحدودة للمنح وأموال العمل والدراسة، فإن الارتفاعات المتزامنة في التسجيل وأجور التعليم قد حفّزت زيادة ونمواً في الطلب على القروض.

كما أن النمو في حجم القروض قد شجعه التشريع الاتحادي الذي يعزز القدرة على تحمل تكاليف الدراسة في الكليات. وقد أوجد صانعو السياسة برنامج قروض ستافورد غير المدعوم، بموجب إعادة إجازة واعتماد قانون التعليم العالي لعام 1992، ورفعوا الحدود القصوى للقروض بموجب تعديلات عام 1998 لقانون التعليم العالي، واضعين

نصب أعينهم قدرة الناس على تحمل التكاليف. ومن الواضح أن تلك الإصلاحات قد ساعدت على زيادة النمو في حجم القروض في السنوات الأخيرة (فوسي 1998؛ وكاننغهام وباركر 1999؛ ومجلس الكليات 2000 ب؛ ورد 2001).

وبالرغم من أن الإصلاحات كانت في بعض الأحيان تضيي برداً صقيعياً على المناخ التنظيمي المرحب بها، فإن الحكومة نادراً ما فعلت أي شيء لتثبيط مشاركة المؤسسات المالية (واستفادتها) إلى حد كبير. ويلاحظ كرامر وفان دوزن مفارقة خاصة هنا: «كان الهم الأكبر في السنوات المبكرة لبرنامج القروض الطلابية المضمونة هو كيفية إصلاح دواصة البنزين، وليس الفرامل - أي كيفية زيادة الوصول إلى البرنامج والتغلب على العقبات المعيقة لنموه»، وعلى العكس فقد تركز الاهتمام منذ أواخر السبعينيات على عمليات انتقائية لإبطاء نمو البرنامج (1986، ص 14). وبالطبع فلم يحدث أي إبطاء. وإلى أن تصبح شروط المقرضين الخارجيين أقل جاذبية بشكل ملحوظ، أو إلى أن يتم التخلي الكامل عن البرنامج الأصلي غير المباشر لقروض الطلبة المضمونة لصالح الإقراض المباشر (وهذه حالة يتزايد احتمال عدم حدوثها)، فإن احتمالات التقليل الكبير لمشاركة القطاع المالي الخاص قد تبقى منخفضة إلى أدنى حد. ولا شك أن استمرار مشاركة المزودين الخصوصيين قد زادت تمويل القروض المتاحة.

وفي الوقت نفسه، صار الاقتراض أسهل. فكثيراً ما يتم الدفاع عن الاندماجات والمكتسبات الحديثة في صناعة القروض نفسها، على أساس أنها تسهل القروض: فالطلبة يستفيدون من نظام قروض «دون فتوق أو تشققات» تقوم فيه منظمة واحدة بتقديم القروض، وضمانها، وجبايتها عند التسديد (بور 2000). ومثل هذا النظام قد يقلل التنافس ضمن صناعة القروض، وقد ينجم عنه ارتفاع التكاليف على الطلبة المقترضين، ولكنه قد يقدم لهم عملية اقتراض أسهل وأكثر جاذبية وأكثر «صداقة للزبون» (بور 2000). والواقع أن عدداً من المحللين (كنغ 1999؛ ورد 1999، 2001) يشيرون إلى أن سهولة الاقتراض المتزايدة قد جعلت كثيراً من الطلبة ذوي الدخل المتوسط والعالي يقترضون أكثر مما يحتاجون إليه لتسديد تكاليف تعليمهم، وذلك ضمن برنامج القروض غير المدعومة.

وإن التغيرات الكبيرة والمفاجئة في التشريع، وفي الشروط التنظيمية أو المالية التي يفرضها المقرضون من القطاع الخاص، أو في جوانب أخرى من بيئة قروض الطلبة قد تؤدي عند نقطة ما إلى إبطاء نمو برامج القروض الذي استمر عشرات السنين. غير أن غياب مثل هذه التطورات يبقي احتمالات استمرار نمو البرنامج قوية.

أسس منطقية متنوعة

إن برامج القروض الاتحادية للطلاب قد انطلقت وتم الدفاع عنها حسب أسس متباينة، بل ومتناقضة ومتضاربة أحياناً. وكان من بين المراقبين الكثيرين الذين لاحظوا هذا الموضوع الثاني في تاريخ برامج القروض كل من فريدمان (1962)، وهارتمان (1971)، ودريتش (1982)، ووود هول (1988)، وبيرنمان (1991)، ومكفيرسون وشاييرو (1991)، وكانينغهام وباركر (1999). وقد رأى صناع السياسة ومحللوها القروض كونها عنصراً من عناصر السياسة الاجتماعية، تكمل أشكالاً أخرى من المساعدات للمحرومين من الامتيازات. كما اعتبروها عنصراً في السياسة الاقتصادية من حيث إنها قد تساعد في تشغيل أسواق القروض، وتشجع قوة عاملة تتمتع بالمهارة والمرونة، وتساعد على تشغيل الطلبة في وظائف مهمة تنقصها إمدادات العمل الكافية⁽⁵⁾.

وهذه الأسس المنطقية الاجتماعية والاقتصادية مترابطة. فمثلاً، تستطيع برامج القروض أن تستخدم أسواق الائتمان لتحسين كفاءة المساعدات الحكومية للطلبة الموجهة لمن هم بحاجة إليها. ذلك أن تحفيز الحكومة لأسواق الائتمان الخاصة يمكن أن يزيد إمدادات التمويل الشاملة لتحقيق التعليم العالي، وبذلك تزيد معدلات التسجيل بنفقات مادية قليلة طويلة الأمد تتحملها الحكومات. وهناك دراسات منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين (انظر مثلاً تيرني 1980) تشير إلى أن القروض تشجع التحصيل العلمي فعلاً. وتشجيعها أقل من تشجيع المنح المباشرة، لكنه أقل كلفة بشكل ملموس كذلك. ويستطيع المرء أن يجادل بأن القروض، كونها استثماراً حكومياً، فإن تكلفتها لها فاعلية أفضل من فاعلية المنح، بالرغم من أن تأثيراتها في التسجيل أضعف. وهذه حجة تزاد قوتها عندما يتذكر المرء أنه حتى بين الطلبة الذين ترغب الحكومة بمساعدة حضورهم لسبب مبرر

اجتماعياً (مثل التنمية الاقتصادية) فإن الفوائد والعائدات الفردية من حضور التعليم ما بعد الثانوي قد تكون مهمة بما يكفي لجعل جميع متابعي التعليم العالي الذين حصلوا على المساعدة ملزمين بتسديد جزء من المساعدة الحكومية التي تلقوها؛ وبما أن الأفراد -بغض النظر عن خلفياتهم- يحصلون على عائدات كبيرة من حضورهم، مما يدعم حضور بعضهم (عن طريق المنح) دعماً كاملاً على حساب التخلي عن الدعم الجزئي لحضور كثيرين آخرين، فإن ذلك قد لا يكون دوماً خياراً حكيماً للسياسة. إن المقارنة بين المنح والقروض على أسس قوة آثارها الإنصافية وحدها شيء، ولكن مقارنتها من حيث التكاليف العامة في مواجهة الفوائد العامة والفردية هي شيء آخر تماماً.

وهكذا فإن الأسس المنطقية الاجتماعية والاقتصادية للقروض كأداة للسياسة يمكن الربط بينها على نحو معقول. غير أن هناك كثيراً من الأسس المنطقية ذات الترابط الأقل إحكاماً. وقد جادل بعض صناع السياسة ومحلليها بأن القروض متفوقة على أشكال المساعدة الأخرى لأنها قد تشجع العمل المنتج، وشعوراً اجتماعياً بالالتزام بعد التخرج. أي أن المرء يستطيع أن يعد القروض عنصراً في سياسة تعليمية تشجع تطوير مواطنة اقتصادية جيدة.

وأخيراً فقد تم الدفاع عن القروض لأسباب سياسية كونها نوعاً من المساعدة ذا جدوى سياسية عملية أكثر من المنح. فعندما تكون كلفتها المحتملة منخفضة، فإن بإمكانها أن تعالج أولويات قضايا عديدة، بما فيها حاجات المحرومين إلى الوصول للتعليم العالي وحاجات السيولة التي تسود في صفوف الأسر ذات الدخل المتوسط والعالي والتي فيها أعضاء يتطلعون للكليات.

وهكذا تتنوع قائمة الأسس المنطقية لقروض الطلبة المدعومة اتحادياً. وهي أسس ليست منسجمة معاً، ولا مع تطور نوع واحد من برامج قروض الطلبة. وعلى سبيل المثال، فإن التركيب الأفضل لبرامج قروض تعالج هموم السيولة عند الأسر متوسطة الدخل قد يختلف كثيراً عن التركيب الأفضل لبرامج هادفة إلى تعزيز فرص التعليم للمحرومين. وأي برنامج يسعى لتحقيق هذين الهدفين معاً في الوقت ذاته فإن من المحتمل أن يكون

أداؤه فيهما كليهما أقل من مثالي. وقد كان هذا بالضبط هو النقد الذي يثار كثيراً ضد برنامج قروض الطلبة المضمونة في الثمانينيات وأوائل التسعينيات. (غلاديو 1983؛ هانسن 1987؛ ومكفيرسون وشابيرو 1991). ومع انطلاق برامج قروض طلابية اتحادية جديدة في السنوات الأخيرة، فقد تحسن التخصص، ولكن تبقى بعض التداخلات: فقد طُلب من كل برنامج أن يُلبى أغراضاً تتسجم نسبياً وتتضارب نسبياً مع أغراض برامج أخرى⁽⁶⁾. وهكذا فإن المشكلات المعروفة قد استمرت بإلحاح.

وبالطبع، فإن من المهم أيضاً أن الأسس المنطقية المختلفة للقروض الاتحادية كانت في بعض الأحيان تتجمع وتترابط بشكل منتج. وكان من الأمثلة البارزة على ذلك استخدام عدة أسس منطقية لدعم توافر قروض طلابية مضمونة مهمة للطلبة في الكليات والجامعات الخاصة (غلاديو 1989). ومع ذلك فإن الدعامات التحتية الفلسفية غير الدقيقة للبرامج قد أثبتت باطراد أنها مصدر للقلق. فقد تم الدفاع عن القروض لعدد من الأسباب، وتلك الأسباب يمكن أن تتكامل معاً ويمكن أن تتعارض وتتناقض.

الإشراف والتقويم المحدودان

إن البرامج الاتحادية للقروض الطلابية ظلت تعاني من غياب مستمر للإشراف والتقويم الإداريين بشكل هجومي. إن هذا الموضوع الثالث في تاريخ برامج القروض كثيراً ما يثيره المطالبون بأدلة دامغة على فعالية البرامج وكفاءتها (مثل هانسن 1987؛ وهارتل 1991). ولقد ثبت أن تقديم مثل هذه الأدلة صعب تماماً، كما أن نظرات الحكومة الاتحادية المتفحصة كانت غير كافية في حالات أكثر من اللازم. وإن التكاليف الباهظة لتقديم مثل هذه النظرات المتفحصة لها أهمية مركزية في هذا الموضوع. فمع توسع برامج القروض، راحت الحكومة الاتحادية تواجه ضغطاً مالياً متزايداً. فمنذ أن تأسست وزارة التعليم في أواخر سبعينيات القرن العشرين ظلت تقيدها الميزانيات الصغيرة بشكل مستمر، بل كثيراً ما كانت تهدد بانطفائها وانقراضها. وفي مثل هذه الظروف فإنها لم تستطع تخصيص موارد كافية للإشراف والتقويم⁽⁷⁾.

ولعل أحد جوانب هذا الموضوع التاريخي يكاد يكون نموذجاً أصلياً للمآزق الحالية التي تعاني منها البرامج الحكومية مع مشاركة القطاع الخاص الثقيلة. فإذا أردت إيجاد وصيانة برنامج اتحادي يصرف أموالاً اتحادية ولكنه يعتمد بشكل حساس الأهمية على فاعلين من القطاع الخاص، فإن من اللازم إيجاد رقابة محكمة على التبذير والهدر وسوء الاستعمال. ومن الواضح أن الحاجة إلى مثل هذه الرقابة لها أهمية قصوى في برامج القروض الطلابية المضمونة التقليدية على وجه الخصوص. ومع ذلك فإن المناخ الاتحادي لم يكن مؤدياً إلى تمويل جميع البيانات في العمق، والتقييم، أو السيطرة على جودة النوعية في تلك البرامج. وقد قدمت تلك البرامج أموال قروض جوهرية لحضور ملايين الناس تعليماً في الكليات، ولكنها فعلت ذلك بدون اهتمام إداري وتحليلي ثابت ومطرّد وشامل⁽⁸⁾.

وعندما تنامت المشكلات في برامج القروض حتى برزت للعيان من الناحية السياسية والعامّة، تم إدخال التدقيقات، والقواعد الإضافية، وأشكال أخرى من الإشراف، ولكن هذه كثيراً ما جاءت متأخرة وغير كافية لحل القضايا المطروحة (انظر ديلوري 1990؛ وفلنت 1991). وفي الآونة الأخيرة، عبّرت بعض مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي عن قلقها من توسيع سلطة وزارة التعليم وصلاحياتها للإشراف على برامج قروض معقدة وتنظيمها، مما يخلق أعباءً إدارية كبرى على كاهل الحرم الجامعي (ميريسوتيس 1998). ولا شك أن هذا الكبح اللاجم من قبل المؤسسات ترجع جذوره إلى تاريخ من خيبات الأمل في حرم بعض الجامعات بقدرة الوزارة على الإشراف على برامج المساعدات بإنصاف وفعالية. غير أن من المثير للاهتمام أنه بينما حددت الحكومة الاتحادية قواعد اللعبة على نحو هجومي، فإنها كثيراً ما كانت تميل لترك العمل الميداني اليومي للاعبين بشكل رئيس (للمدارس، والمصارف، ووكالات الضمان، والطلبة، والعوائل... الخ)، فتسمح لهم بأداء اللعبة وتتركهم بلا مرجع تحكيم إلى حد كبير. أي أن كثيراً من الإشراف الاتحادي يأخذ شكل إجراء تلخيصي دفاعي عقابي

بعد وقوع الواقعة، وليس شكل مراقبة متواصلة للعمليات أو الصفقات التي تحدث تحت جناح برامج القروض أولاً بأول.

والطبع فإن مشكلات الإشراف والتقييم هي من خصائص الجهد الاتحادي بأكمله في مجال المساعدات الطلابية. وفي هذا المجال فإن دراسات تقييم البرامج كثيراً ما يتم التخلي عنها أو يكون تمويلها ناقصاً، مما يخيب آمال المحللين (مكفيرسون 1988؛ وهيرن 1993). فمشكلات الإدارة المالية، والمعلومات المالية غير الكافية، ومجموع البيانات غير الموثوق بها على مستوى الطلبة، تستمر كلها في تحدي وزارة التعليم، برغم الجهود الحديثة الأخيرة لتحسين نظم إدارة المعلومات (زوك 1995؛ GAO 1995؛ GAO 1997؛ فوسي 1998؛ وهيرن 2001 ب). وأكثر من ذلك، ففي الوقت الذي حدث فيه تحسن في نُظم إدارة المعلومات وقاعدة البحث الداعمة لبرامج المساعدات الطلابية، صار كثير من صناعات السياسة مستعدين للاستثمار في تلك البرامج من دون استخدام الأدلة المتوافرة على أفضل طرق تكييف ذلك الاستثمار. وهذه المشكلة الخاصة بمواقف بعض صناعات القرار من استخدام البيانات والبحوث المتوافرة، تضاهي الامتناع عن البحث عن البيانات والأبحاث الجديدة. وإن الدراسة التي قام بها ولدا فسكي (1979) وآخرون تعالج بشكل استفزازي هذه المسألة المستمرة والأساسية جداً في صناعة السياسة الحكومية.

إن مشكلات قاعدة المعلومات واستخدام المعلومات تشكل تحدياً لسياسة المساعدات الطلابية كلها. وهي مشكلات مقلقة على وجه الخصوص في مجال القروض الطلابية على أي حال، لأن الدولارات المشتركة فيها كثيرة جداً ولأن غزارة البرامج وتعقيداتها هائلة، ولأن تأثيرات هذه المشكلات تستمر إلى ما بعد زمن طويل من مغادرة الطلبة للمدارس، ولأن جزءاً كبيراً من مجال القروض غير ظاهر للعيون الاتحادية⁽⁹⁾. وقد قام الكونغرس مؤخراً بمنح وزارة التربية صلاحية حجب برامج القروض عن المؤسسات، وأوجد حوافز موسعة للمؤسسات لتخفيض معدلات التخلف عن التسديد (بوردي 2001؛ وبابايك وغليكمان 2001).

ومنذ عام 1991 فقدت أكثر من ألف مؤسسة (معظمها مؤسسات ممتلكات عقارية) امتياز المشاركة في برنامج القروض (بوردي 2001). كما أن معدلات تخلف المقرضين عن التسديد قد هبطت في السنوات العشر الماضية لأن المقرضين ووكالات الضمان قد قدموا المزيد من إدارة القروض والاستشارات المالية للمقرضين وأعطوهم خيارات أكثر مرونة للتسديد (بوردي 2001). ومن جهة أخرى، كما يلاحظ مريسوتيس (1998)، فإن الطبيعة الفضلى للتواجد الاتحادي في هذا المجال هي قضية دقيقة وحساسة. وبينما يتحسن الإشراف على سياسات القروض الاتحادية وبرامجها وتقويمها، فلا يزال هناك الكثير مما يجب عمله.

استمرار نزاعات السياسة

لقد ظلت برامج القروض الاتحادية عرضة لنزاعات مستمرة حول السياسة الخاصة بالأهداف المناسبة، والمشاركين، وأنظمة الإيصال. وفي عدة جوانب، فإن هذا الموضوع التاريخي الرابع ينبع مباشرة من المواضيع السابقة له. وبالرغم من أن أغراض برامج القروض الشاملة لكل شيء يمكن وصفها ببساطة خفيفة ملطفة (مثل تسهيل حضور الكليات بالسماح بتأجيل دفع أجور الحضور)، فإن المشكلة تكمن في التفاصيل، كما يقول المثل السائر، فإن الحجج الجدلية الخاصة بالقضايا التشغيلية الحساسة ظلت من الملامح الثابتة لبرامج القروض.

ومن بين الأمثلة على النزاعات غير المحلولة المستمرة في تعكير هذا المجال مثال يأتي من المؤسسات الهادفة للربح. فتمو المشاركة في القطاع العقاري منذ أوائل السبعينيات والانتباه المتزايد لحالات التخلف عن التسديد وحالات الغش قد جعل بعض الناس يطالبون إما بإعادة تحديد أهداف برامج القروض الاتحادية الخاصة «بالتعليم العالي» بمعناه التقليدي، أو بتطوير سياسات مساعدات مالية منفصلة تعالج الحاجات المتميزة لأنماط مختلفة اختلافاً أساسياً من مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي والطلبة الذين تخدمهم (وود 1997). وقد قاوم القطاع العقاري مثل هذه المقترحات بشدة. وهناك توتر مستمر آخر بين القطاعين الخاص والعام للتعليم العالي التقليدي لمدة سنتين ولمدة أربع سنوات. ونظراً لأن مواصفات برنامج القروض قد تكون لها تأثيرات واسعة التنوع على القطاعين،

بسبب تراكيبها السعرية المختلفة، وزبائنها المختلفين نسبياً، فإن الصراع بين القطاعين العام والخاص يميل إلى التصاعد كلما اقترحت برامج قروض جديدة أو تغييرات في التعليمات النازمة لها. وهناك نزاع ثالث مستمر منذ زمن طويل وينطوي على المناقشة الجدلية بين الذين يفضلون حجماً من القروض تحت السيطرة مقتصرراً على الزبائن ذوي الدخل المحدود والمتوسط من ذوي الحاجات المالية غير الملباة بوضوح، وبين الذين يفضلون الحجم المتوسع والزبائن غير المحدودين إلى حد كبير، مع عدم الاهتمام بما إذا كان القرض قد استُخدم بالفعل لأغراض السيولة أو للحاجة المباشرة (انظر هانسن 1987). وهناك نزاع أخير يتعلق بدور المصارف الخاصة الهادفة إلى الربح، ووكالات الإقراض في النظام. وإن ظهور الإقراض المباشر قد أبرز في الواجهة حشداً من القضايا المتعلقة بمكان الأسواق وحوافز الربح، في مقابل التوجيه والسيطرة الحكوميين في توسيع توفر المساعدة المالية (دين 1994؛ وبورد 2001).

وبرغم أنه من السذاجة أن يجادل المرء بأنه كان هناك إجماع على برامج القروض في أي وقت طيلة تاريخها منذ خمسينيات القرن العشرين، فإنه يبدو من الإنصاف أن نلاحظ أن الانقسامات كانت صارخة على نحو خاص منذ منتصف السبعينيات. وكما لوحظ آنفاً، فإن أولئك الذين وصفوا مساعدة «أسرة» أو «ائتلافاً» متفقين إلى حد كبير على قضايا المساعدات الطلابية في السنوات السابقة راحوا يتحسرون على انهيار التوافق في السنوات الأخيرة⁽¹⁰⁾. وكان أكثر الأوصاف جذرية لتآكل الإجماع في سياسة القروض الاتحادية هو وصف كرامر وفان دوزن (1986). فهما يجادلان بأنه في السنوات المبكرة من برامج المساعدة الاتحادية للطلبة كانت صفقة المساعدة الطلابية مبنية على عدة عوامل مقبولة بصورة عامة، وهي: توقع مستوى من إسهامات الوالدين لحضور الطلاب يعادل قدرة الوالدين على الدفع كما هو متفق عليه من تحليل الاحتياجات، والطرائق، وتوقع إسهام الطلبة بأموال «مساعدة ذاتية» مسحوبة من مدخراتهم وتحصيلاتهم الخاصة، والاعتقاد بأن المساعدة الكلية لن تتجاوز الفرق في التكاليف وإسهامات الطلاب والوالدين. ويجادل كرامر وفان دوزن بأن برنامج قروض الطلبة المضمونة كانت منذ

بدايتها بالفعل تتدخل وتطمس كل جانب من جوانب هذا التوافق الطويل الأمد بين إداريي المساعدات، والحكومة والطلاب وعائلاتهم. وفي إعادة نظر أحدث في القضية نفسها، لاحظ كرامر أن الاعتماد المتزايد على القروض الطلابية يقوض الافتراض الطويل الأمد لدى أسرة المساعدات بأن المنح هي الطريقة المناسبة لخلق التكافؤ في الفرص التعليمية: «إن برامج المنح تقلل عدم المساواة في الموارد، ولكن برامج القروض تديم عدم المساواة عندما يصبح الخريجون المحدودو الدخل مدينين أكثر من معاصريهم المرفهين». (1991: أ، ص 25). ويتابع كرامر ليجادل بأن هذا يقوض الأساس المنطقي لعملية التساوي التي كانت مركزية في توافق السنوات الماضية.

التطوير المتدرج للسياسة

إن صنع سياسة القروض الاتحادية كان بطبيعته تدريجياً باطراد ثابت. قد يتحدى بعض الناس هذا الموضوع الخامس والأخير في تاريخ برامج القروض. ويلاحظ على وجه الخصوص أن هناك أمثلة على تغييرات في سياسة القروض الاتحادية قائمة على أساس قرارات سياسية مطلعة طويلة الأمد ومخططة تمت مناقشتها. ففي العقد الماضي من السنين وحده رأينا تطورات ابتكارية مثل بروز البرامج الاتحادية للإقراض المباشر، والالتزام بالقروض غير المدعومة كنهج لمقاربة سياسية، ومع ذلك فقد ظل تحقيق تطوير متكامل للسياسة صعباً كما كان دوماً. وفي معظم الجوانب كانت التغييرات في سياسة القروض نتيجة لمداولات في السياسة متراكمة تدريجية كردود فعل في الغالب الأعم، تحفزها وتحركها ضغوط مالية وسياسية مباشرة وفورية. ففي الثمانينيات، على سبيل المثال، كان الكونغرس يعمل بشكل متكرر ببساطة للحفاظ على برامج القروض القائمة في وجه إدارة معادية وليس لإعادة فحص أي عقيدة جوهرية أو خصائص تشغيلية لتلك البرامج. وفي التسعينيات اتفق الكونغرس والإدارة على إطلاق مبادرة إقراض مباشر، ولكن ذلك كان فقط في سياق المحافظة على خيارات إيصال للقروض المضمونة القائمة أصلاً من قبل، والمدعومة من القطاع الخاص. وهكذا، فحتى التغييرات التي تبدو حساسة قد يكون من المرجح أن تظهر

على أنها تراكم من قرارات هامشية أكثر من كونها نتيجة إعادة نظر جذرية أساسية.

وتحت هذا الضوء يبدو من المعقول التشكك فيما إذا كان هناك فعلاً تحول فلسفي زلزالي نحو القروض في البرامج الاتحادية (كما توحي بذلك بعض الأدبيات المنشورة حديثاً)، أم ببساطة انعطاف متزايد باستمرار (ولكنه ظل مهماً لم ينظر فيه أحد) نحو قروض من كونغرس لديه كمية محدودة من المال وقدرة محدودة على تحمل المناقشة الفلسفية. إن الانفجار الحالي في القروض المتزايدة قد نجم عن عملية صنع للسياسة بصورة تراكمية ومسيسة بثبات مطرد، وليس عن مداولات مركزة على أهداف إستراتيجية على المدى الأطول⁽¹¹⁾.

وقد لاحظ محللون كثيرون الاتجاه التاريخي نحو النزعة التراكمية التدريجية في سياسة المساعدات المالية الاتحادية (انظر مثلاً مكفيرسون وشابيرو 1991؛ وهيرن 1993). ومن الجدير بالملاحظة أن مومبر (1996، ص73-74) قد جادل بأن:

صانعي السياسة، في محاولاتهم لإزالة حواجز أسعار الكليات، لم يعملوا كقوة موحدة تنفذ خطة شاملة بحرص وعناية، بل إن النمو في برامج مساعدات الطلاب قد ظهر على وجه العموم من مفاوضات متواصلة بين مجموعات من الشخصيات الدائمة التغير تقوم بمراجعات صغيرة، منقطعة بين حين وآخر، وتدرجية متراكمة. ومع بروز مشكلات أو ظروف جديدة، كانت تجري بعض التعديلات في كل واحد من البرامج وفي العلاقات بين تلك البرامج. ومع تفتح هذه الوقائع على مدى ثلاثين عاماً، لم يتمكن فرد واحد أو رأي واحد من السيطرة على العملية. ومن هنا فإنه لا يستطيع أي طرف أن يزعم أن له فضلاً في حالات نجاح البرامج، ولا يجب أن يقبل أحد الملامة على حالات فشلها.

وهذه النقطة العامة تظل ثابتة وصحيحة على نحو خاص بالنسبة لسرعة ازدهار برامج القروض. ففي البيئة التي لا تكون فيها مساعدات الطلبة ذات مكانة عالية جداً على قائمة اهتمام صناع القرارات الاتحاديين، وفي البيئة التي لا تتوافر فيها

الموارد والطاقة لإجراء تغيير جذري في أدوات التعليم ببساطة، كانت برامج القروض تعيش من سنة إلى أخرى في عزلة غريبة مؤقتة: فكانت الصحافة الشعبية، وأعضاء الكونغرس، والمحللون، «يفضحونها» كونها شيئاً معيباً وناقصاً، ومع ذلك فلم تتغير تغيراً مهماً يُذكر⁽¹²⁾.



خاتمة

ارتفاع المكانة المركزية للقروض في السياسة الاتحادية

إن لهجة التمتع والأسف الحالية في المناقشات المحيطة بالمساعدات الاتحادية للطلبة مثيرة للذهول تاريخياً. فتحليلات هذه المساعدات المكتوبة في منتصف السبعينيات كانت تميل إلى إعطاء صورة إيجابية لتاريخ هذه البرامج وأدائها، مؤكدة مواضيع التفاؤل بالتقدم، والنمو، والضبط والسيطرة (انظر مثلاً فايف 1975؛ وليزلي 1977). غير أن التحليلات التي كتبت منذ ذلك الحين تميل إلى التركيز على الخلل، وانعدام الإنصاف، والتعقيد، ونقص الكفاءة، والتنظيمات السيئة الإدارة، والطريق المسدودة العقيمة بين المجالات، والصراع السياسي، والحاجة إلى إصلاح كبير⁽¹³⁾. ومن المؤكد أن المناقشات المستمرة حول المنح في مقابل القروض كأدوات لخلق الفرص التعليمية، والأشكال المباشرة في مقابل الأشكال التقليدية من تقديم القروض، واستخدام الإعفاءات الضريبية كآليات للمساعدة ومكانة الفضل والجدارة في جهود المساعدة، وغيرها من القضايا الفلسفية تشير كلها إلى أنه ليس هناك شيء يمكن الافتراض بأنه ثابت ومستمر. والحق أنه كما جادل سبنسر بتفهم، فإننا في مجال التعليم العالي قد نكون في عصر جديد لم يعد يمكننا فيه التسليم حتى بفكرة «الالتزام الاتحادي بإتاحة «الوصول» للطلبة ذوي الدخل المحدود». (1999، ص 116).

وكان تصاعد خيبة الأمل بالسياسة الاتحادية لمساعدات الطلبة متوازياً بشكل مباشر مع تصاعد برامج القروض كونها أدوات وعناصر في تلك السياسة. ويبدو أن الانتقادات المعاصرة لمساعدات الطلبة الاتحادية تركز في أغلب الحالات على المشكلات في برامج القروض. وبالتبع فقد يكون هذا التوقيت المتوازي مصادفة⁽¹⁴⁾، وحتى لو كان هناك شيء ملموس مادياً في هذا الترابط فإن اكتشاف التوازي يستدعي سؤالاً عن الأسباب. فهل الاستخدام المتزايد للقروض هو رد فعل لخيبة الأمل في فعالية وكلفة الأشكال الأخرى من مساعدات الطلبة؟ وهل خيبة الأمل في برامج المساعدات الاتحادية

هي ردة فعل جزئية لتضاؤل تركيزها على المنح؟ وهل المشكلات المتصورة مع برامج القروض هي بشكل رئيس مشكلات عدم الكفاءة في إيصالها أم أنها بشكل أساسي أكثر مشكلات نابعة من التركيز على القروض نفسها؟ وما هي العوامل الأخرى (مثل تزايد التشكك الاجتماعي في برامج المساعدة الحكومية المباشرة عبر مجالات الصحة والرفاه وكذلك التعليم) التي قد تغذي خيبة الأمل في المساعدات الاتحادية للطلاب وتنامي القروض الاتحادية؟ إن أي استنتاجات متعلقة بالتوازي يجب أن تظل «مرنة» إلى حد ما. ومع ذلك فإن كثيراً من المراقبين يقترحون أن للتوازي أساساً مادياً ملموساً (انظر مثلاً سانت جون 1994 ب).

ومما لا شك فيه أن التركيز المتنامي على القروض والتركيز المتنامي الموازي على تلبية احتياجات الطبقة المتوسطة وعلى تحويل المسؤولية من الوالدين إلى الطلبة يمثلان أكثر التغييرات جذرية في البرامج الاتحادية من منتصف السبعينيات. وفيما عدا ذلك فإن برامج المساعدة الاتحادية نفسها لم تتغير بشكل كبير (كيبيل 1987؛ ومومبر 1996). ومن المؤكد أن التركيبة السكانية لطلاب مرحلة ما بعد التعليم الثانوي قد تغيرت منذ تلك المرحلة المبكرة، فزاد عدد الطلاب الذين تجاوزوا سن الثانية والعشرين (وبالتوازي مع ذلك، زاد عدد الطلاب المستقلين مالياً)، وعدد الطلاب المعيلين لقاصرين، وعدد الطلاب الدارسين بوقت جزئي غير متفرغ (وزارة التعليم الأمريكية 2001). وكانت هذه التغييرات كبيرة ومفاجئة، ولعلها غدّت شعوراً بين صناع السياسة بأن طلبة الكليات لم يعودوا من السكان الشباب والمحتاجين بشكل واضح. ولكن من المهم أن نتذكر بأن القروض الطلابية تقدم بأعداد كبيرة لجماهير الطلبة ذوي الأعمار التقليدية، وليس فقط «للطلبة الجدد» من بين السكان. فتحول سياسات المساعدة ليس مجرد ظاهرة مبنية على أساس سكاني.

وبقدر تركيز اهتمامنا على الطالب الذي يتراوح عمره بين 18 و24 عاماً، فإن التحول إلى القروض يمكن عدها تحولاً في مسؤولية جيل عن دفع نفقات تعليمه في الكلية. وكما لاحظنا آنفاً، فإن إحدى العقائد الجوهرية في برامج المساعدة قبل أواخر سبعينيات

القرن العشرين كانت فكرة مسؤولية الوالدين عن دفع حصة كبرى من تكاليف تعليم أطفالهم في مرحلة ما بعد الدراسة الثانوية. ذلك أن حسابات الحاجة والاستحقاق بخصوص المنح وبرامج العمل والدراسة قد افترضت وجود إسهامات كبيرة من الوالدين ولم تترك مجالاً لإحلال المساعدة الاتحادية محل تلك الإسهامات المتوقعة. وفي أوائل سنوات برامج القروض الطلابية المضمونة، تحمل كثير من الوالدين حتى تسديد قروض أطفالهم (كرامر 1991 ب). غير أن الطلبة الآن يدفعون بوضوح مبالغ أكثر لتعليمهم العالي في الكليات. وبما أنهم -وليس والديهم- هم الذين يدفعون أكثر ويحكمون مستوى ديون كبير، فإن من غير المحتمل أن تكون هناك نفس الاحتمالات لتلقي أطفالهم بدورهم إعانة من والديهم كتلك التي كان يتلقاها أبناء أجيال الستينيات والسبعينيات⁽¹⁵⁾.

ويرى مكفيرسون وشايبورو أن عبء دفع تكاليف الكليات عبر الأجيال هو «ميثاق فيما بين الأجيال» وتلقهما عواقب خرق ذلك الميثاق: «إن التناظر بين جيلنا والجيل اللاحق في عملية الدفع سيظل قائماً ما دام كل جيل يوافق على إدانة السلسلة. ويستطيع أي جيل أن يتحرر من هذا الالتزام بقبول سخاء الوالدين ورفض مساعدة أطفاله» (1991، ص 174-175). وقد وصف هارتل تغييرات العقدين الماضيين بطريقة مماثلة: «لقد قررت الولايات المتحدة من الناحية العملية أن تحول عبء تمويل التعليم العالي إلى كاهل الطلبة أنفسهم. وهكذا تمزق الميثاق الاجتماعي الذي كان يفترض أن جيل البالغين سيدفع تكاليف التعليم العالي للجيل اللاحق». (1994، ص A52).

وقد وقع العبء الأكبر لهذه الحركة نحو القروض على كاهل ذوي أرضية الدخل المنخفض. وبرغم عدم تناقص المجموع الكلي للقروض الطلابية على مستوى الأمة، وبالرغم من أن النمو في مساعدة كل طالب متفرغ للتحصيل العلمي قد تجاوز النمو في أجور التعليم، فإن هذا النمو راح تركيزه على الحاجة المالية يتناقض شيئاً فشيئاً. وبينما أحرزت المنح القائمة على أساس الحاجة المحلية نمواً متواضعاً، فإن القروض قد نمت بشكل كبير ومفاجئ، ولاسيما على شكل قروض غير مدعومة وغير قائمة على أساس الحاجة، حيث تعطى إلى الطلبة عبر مستوى الدخل. وعلاوة على ذلك، فقد كان هناك

نمو في المنح التي لا تقوم على أساس الحاجة، مع زيادة كبيرة ومفاجئة في المساعدات المقدمة من الولايات والمؤسسات والقائمة على أساس الجدارة في خدمة غير متناسبة للطلبة من خلفيات الدخل المتوسط والعالي (انظر مكفيرسون وشابيرو 1998). وهذان الاتجاهان معاً يجعلان الزيادة في المجموع الكلي للمساعدة بركة مخلوطة بالشوائب للطلبة ذوي الدخل المنخفض: فقد حدث هبوط مهم في المساعدة الشاملة القائمة على أساس الحاجة المالية. وحسبما يرى مجلس الكليات (2000 ب)، فإن المساعدة القائمة على أساس الحاجة على المستوى الوطني قد هبطت من نحو 80 بالمئة من كل المساعدات قبل عشر سنوات إلى أقل من 60 بالمئة الآن.

إن المساعدة للطلبة ذوي الدخل المنخفض تأتي بصورة متزايدة على شكل يتطلب تسديدها. وهذا النمط يواصل إرث حرمان أولئك الطلبة بالمقارنة مع الطلبة الذين تستطيع عائلاتهم تحمل استعمال مدخراتها ودخلها الحالي أن تدفع تكاليف حضورهم في الكليات. وليس عجباً أن تميل المنح إلى إضفاء تأثيرات إيجابية على تسجيل خريجي المدارس الثانوية في الكلية وفي خياراتهم أكثر من تأثيرات القروض، كما أن الطلبة ذوي الدخل المنخفض أكثر تحسناً من الطلبة الآخرين في قرارات تسجيلهم إزاء جوانب الأسعار والمساعدات، بما في ذلك التمييز بين المنح والقروض (انظر هيلر 1997؛ وكامبين وهوسلر 1998؛ ومكفيرسون وشابيرو 1998؛ وكابريرا وشركاه 2000). وليس هناك دليل في أدبيات البحوث على أن فعالية مساعدة القرض في تحسين وصول الطلبة ذوي الدخل المحدود تعادل فعالية مساعدة المنحة (انظر مثلاً سانت جون ونويل 1989؛ وسانت جون 1994 آ، 1994 ب). ولذلك فإنه مع ابتعاد السياسة الوطنية عن تمويل المنح، فإنها قد ابتعدت عن تمويل نوع من المساعدة التي من المرجح أن تضمن وصول الطلبة ذوي الدخل المحدود، وخياراتهم، وصمودهم المستمر.

وهكذا فإن التحول من المنح إلى القروض لا يخلو من تبعات مثيرة للقلق. وفي هذا الصدد فإنه ليس من الصعب أبداً النظر إلى نمو برامج القروض الاتحادية عبر عدسة مظلمة. فتموها يتصادف مع مقطع مثير للقلق في تاريخ المساعدات الطلابية. ومع ذلك

فإن من المهم أن نتذكر الجوانب الإيجابية في هذه البرامج كذلك. وقد قدر أحد المحللين أن دولاراً واحداً من الإنفاق الاتحادي على برامج القروض المضمونة غير المباشرة قد يولد مبلغاً إضافياً يصل إلى دولارين ونصف دولار من القطاع الخاص لتمويل حضور الطلبة في مجال التعليم العالي (مومبر 1996). ولعل تصور نظام تعليم لاحق للدراسة الثانوية بدون برامج القروض هذه (وبدون تعويض جزء كبير من خسارتها بالمزيد من الإنفاق الاتحادي على المنح وأشكال المساعدة الأخرى) يعني تصور نظام فيه عدد أقل بكثير من طلبة ما بعد التعليم الثانوي والمؤسسات⁽¹⁶⁾. وكما لوحظ هنا من قبل، فإن تقويمات فعالية الكلفة للقروض الطلابية قد تكون مجبذة لنهج القروض أكثر من مجرد التقويمات الموجهة نحو الفعالية المحضة.

وفي عام 1991 لاحظ الاقتصادي وعميد الكلية الأسبق ديفيد بريمان أن جهد القرض الاتحادي المضمون للطلاب «تتأى مثل توبيسي، على نحو عشوائي، وبدون أي بوصلة داخلية على ما يبدو، ولكنه تكيف مع الاحتياجات المتغيرة للطلاب، والمقرضين، والمؤسسات. وبهذا الاعتبار فإنه برنامج يسهل انتقاده. ومن المحتمل أنه ليس هناك شخص يبدأ من الصفر سيقوم بتصميم ما نجده لدينا اليوم. ومع ذلك، وبرغم كل عيوب هذا القرض الاتحادي المضمون فإنه يحتل الآن موقعاً مركزياً في تمويل التعليم العالي في هذا البلد». (1991، ص 386). وبعد ذلك بعشرة أعوام، فإن ذلك الاستنتاج لا يزال منطبقاً وقائماً، وهو لا ينطبق على برامج القروض المضمونة فحسب، بل وكذلك على برامج القروض الاتحادية الأخرى. ونظراً لاستمرار المكانة المركزية لبرامج القروض الاتحادية، فإنه ليس من المحتمل أن تختفي، أو حتى تتناقص كثيراً في أي وقت في المستقبل القريب. إن ما يبدو أهم شيء الآن هو الاستجابة على نحو مناسب للدروس التي تم تعلمها في تطور هذه الجهود الكثيفة الشديدة الأهمية في المجال التعليمي.

إشادات

يعترف المؤلفان بامتنان بالمساعدة البحثية التي قدمها جيمس إيك، والتعليقات المساعدة من كيث جوزيف وإدوارد سانت جون.

الحواشي

(1) إن مجموع المساعدات مقتبس من مجلس الكليات (2000 ب) ويشمل المساعدات من المصادر الخاصة المدعومة من قبل الحكومة الاتحادية (مثل المساعدة المقدمة من برنامج ستافورد المدعوم للقروض الطلابية المضمونة).

(2) لقد استمرت هذه القروض تحت أسماء مختلفة، وهي تسمى حالياً قروض باركنز.

(3) للاطلاع على تفحص أكثر تفصيلاً لتاريخ قروض الطلبة الاتحادية، انظر هيرن (1998).

(4) قبل عشرين عاماً، لاحظ مورس (1977) أن المسؤولين الاتحاديين كانوا منذ البدايات في عام 1958 يقللون باستمرار من قيمة الطلب على القروض في صفوف طلبة الكليات. وقد استمر هذا النمط حتى الوقت الحالي.

(5) في سنوات البرامج المبكرة، كان هذا يعني المجالات العلمية والهندسية المدعومة من قبل برنامج NDSL للقروض الطلابية، ولكن مع إدخال خيارات التسديد من الدخل الاتحادي الطارئ أو المحتمل في الآونة الأخيرة، صار التركيز على المجالات القليلة الدفع ولكنها ذات قيمة، كالتدريس. غير أنه ليس هناك دليل ثابت على أن تقديم مثل هذه القروض قد أحدث تحويلاً في اقتراض الطلاب، أو زاد الوصول، أو أثر على أهداف الطلاب المهنية (بورد 1998).

(6) في عام 1989-1990 دعمت الحكومة الاتحادية خمس محاولات قروض هي: قروض باركنز، والقروض المشروطة بالدخل، وقروض ستافورد المدعومة، وقروض SLS، وقروض PLUS. وبعد ذلك بعشرة أعوام، دعمت الحكومة ثمانية جهود أخرى للقروض، هي قروض بيركنز، وقروض ستافورد المدعومة بموجب برنامج قروض فورد المباشرة، وقروض ستافورد غير المدعومة بموجب برنامج قروض فورد

المباشرة، وقروض PLUS بموجب برنامج قروض فورد المباشرة، وقروض ستافورد المدعومة بموجب برنامج قروض التعليم العائلية، وقروض SLS بموجب برنامج قروض التعليم العائلية، وقروض PLUS بموجب برنامج قروض التعليم العائلية. وبرغم أنه بوسع المرء أن يجادل بأن التميزتات ضمن هذه المحفظة المتنوعة تصبح أوضح عند تفحصها، فإن مما لا شك فيه أن هذه المجموعة المصنوفة تخيف الطلبة وأسرهم وموظفي المساعدات وصناع القرارات كذلك.

(7) الواقع أن أكثر القرارات تأثيراً واستشهاداً بها حول برامج قروض الطلبة كانت هي التي أجراها كل من مكتب الإدارة والميزانية، ومكتب الميزانية التابع للكونغرس، ومكتب تدقيق الحسابات العام، وليس قرارات وزارة التعليم.

(8) هناك مشكلات مشابهة تنطبق -ولو بدرجة أقل من الوضوح- على برنامج قروض بيركنز المرتكزة على الحرم الجامعي. وقد أوضح جون مورس، المسؤول السابق في مجلس التعليم الأمريكي ومدير (NDSL 1977) كيف كان إشراف الإدارة يثير مشكلة منذ بداية برنامج الـ NDSL في أواخر الخمسينيات. كما لاحظ دين (1994) أن مشكلات ضبط الجودة النوعية كانت تستمر في البرنامج بسبب ضعف حوافز التقويم والإشراف المحكم الصارم.

(9) لقد لاحظ كيث جوزيف، وهو مدير قديم للمساعدة المالية، أن البيانات الموجودة عن قروض الطلبة كثيراً ما كانت تقلل من حجم تلك القروض، لأن كثيراً من المقرضين والقروض من القطاع الخاص غير محددين في المسح العادي وأساليب البرنامج في الإبلاغ عنهم. ولهذا السبب، فإن تحليلات مستوى ديون الطلاب كثيراً ما تكون مرتكزة على معلومات ضعيفة (اتصال شخصي، في 19 كانون الأول/ ديسمبر، 1995).

(10) من الملاحظ بشكل خاص أن المناقشة حول التجديد الوحيد في السياسة في عقد التسعينيات، وهو إقراض الطلبة المباشر، قد تميزت بمنازعات مريرة بين أصحاب الضغوط المصلحية وصناع السياسة حول الدور المناسب لمؤسسات القطاع الخاص في إيصال المساعدات (بارسونز 1997؛ وكوك 1998؛ وهيرن 2001 ب).

(11) أنا مدين بهذه الرؤية المعمقة لكيث جوزيف (اتصال شخصي في 19 كانون الأول/ديسمبر 1995).

(12) لا يزال من غير المعروف ما إذا كانت الإصلاحات الأخيرة في الإقراض المباشر، والتخفيضات الضريبية، وبرامج الائتمان الضريبي تعمل كونها تعديلات هامشية إضافية أم أنها إصلاحات كبرى لسياسة المساعدات؛ أما في الوقت الحاضر فإن الأدلة كما يبدو تميل لترجيح التفسير الأول (كين 1999).

(13) للاطلاع على أمثلة لتحليلات تؤكد على واحد أو أكثر من هذه المواضيع، انظر مورتينسون (1990)، ومكفيرسون وشابيرو (1991 و1995)، ودين (1994)، وموير (1996) وكوينينغهام وباركر (1999).

(14) وعلى سبيل المثال، فإن انتقادات الجهود الاتحادية قد زادت في مناطق واسعة التنوع وليس فقط في مجال سياسة المساعدات المالية.

(15) تنطوي هذه الملاحظة ضمناً على إدانة لجيل تزايد ولادات الأطفال: ذلك أن الوالدين في الثمانينيات والتسعينيات، الذين دخل كثير منهم الكليات في بيئة السبعينيات الغنية بالمنح، ربما يسعون إلى تخليص جيلهم من عبء دفع نفقات الكليات. وقد يكون ذلك قاسياً وسطحياً أكثر من اللازم على أي حال. فكثير من أولئك الوالدين يكافحون اقتصادياً، وكثير منهم منهمكون بأنفسهم في برامج تعليمية وتدريبية باهظة الكلفة. ذلك أن معدل عمر الداخلين في مرحلة التعليم ما بعد الثانوي أخذ في الارتفاع في السنوات الأخيرة، حيث يدخل في هذه المرحلة كثيرون ممن هم في الثلاثينات والأربعينات والخمسينات من أعمارهم (وزارة التعليم الأمريكية 2001).

(16) وأكثر من ذلك فإن غياب البرامج من شأنه أن يترك تأثيرات متكاثرية ليس على المؤسسات والطلبة فقط، بل وكذلك على الاقتصاد الوطني والمحلي، عندما تقوم المصارف والمؤسسات المالية الأخرى بتقليص أحجام القروض، واحتمال تقليص أعداد موظفيها. كما أن عدد المستفيدين من برامج القروض على مدى الأعوام منذ سنة 1958 هو أكثر مما يمكن أن يتصوره المرء في بادئ الأمر.

المراجع

- اللجنة الاستشارية لمساعدات الطلبة المالية، 2001: منع الوصول: إعادة التزام الأمة بتكافؤ الفرص التعليمية (واشنطن، مقاطعة كولومبيا): كاتب المقال.
- س. بابياك وج. غليكمان 2001: عمل المسألة عن النتائج: معدلات التخلف عن تسديد قروض الكلية مستمرة في الهبوط (تصريح صحفي لوزارة التعليم الأمريكية في 19 أيلول / سبتمبر).
- د. و. برينمان 1991: «قروض الطلبة المضمونة: نجاح عظيم أم فشل تعيس؟» في كتاب ASHE: قراءة في تمويل التعليم العالي، تحرير د. و. برينمان، ول. ل. ليسلي، ور. ي. أندرسون، ص 377-387 (مرتفعات نيدهام، بولاية مونتانا: جين).
- س. بورد 1998: قليل من المقترضين يسددون قروض الطلبة عن طريق نظام «خطة الدخل»، في مجلة تاريخ التعليم العالي، المجلد 45، العدد (5) (25 أيلول / سبتمبر).
- س. بورد 2000: «هل يجب أن يخشى المقترضون تحول قروض الطلبة إلى كائن ضخم مخيف؟ النمو الكثيف لسالي ماي قد يعيد تشكيل صناعة القروض»، مجلة تاريخ التعليم العالي، المجلد 46، العدد (49) (11 آب / أغسطس).
- س. بورد 2001: «إدخال قوى السوق إلى برنامج القروض»، مجلة تاريخ التعليم العالي، المجلد 47، العدد (21) (2 شباط / فبراير).
- آ. ف. كابريرا؛ ب. ت. تيرينزيني، وآ. م. برنال 2001: تسوية ميدان اللعب: الطلبة ذوو الدخل المنخفض في التعليم بعد الثانوي، تقرير من مجلس الكليات (واشنطن - مقاطعة كولومبيا، مجلس الكليات).

د. آ. كامبين ود. هوسلر 1998: «كيف تؤثر القروض على قرارات الطلاب التعليمية؟ الوصول، والتطلعات، واختيار الكلية والصمود» في كتاب: إرغام الطلبة على الغرق في

الديون: قروض الكليات والسياسة العامة، تحرير: ر. فوسي وم. بيتمان، ص 85-104 (نيويورك، مطبعة كلية التربية).

مجلس الكليات، 1993: اتجاهات في المساعدات الطلابية: من 1983 إلى 1993 (واشنطن، مقاطعة كولومبيا): كاتب المقال.

مجلس الكليات 1995: اتجاهات في المساعدات الطلابية: من 1985 إلى 1995 (واشنطن مقاطعة كولومبيا): كاتب المقال.

مجلس الكليات 2000 أ: اتجاهات في تسعير الكليات (واشنطن مقاطعة كولومبيا): كاتب المقال.

مجلس الكليات 2000 ب: اتجاهات في المساعدات الطلابية (واشنطن، مقاطعة كولومبيا): كاتب المقال.

س. ي. كوك 1998: الضغط من أجل التعليم العالي: كيف تؤثر الكليات والجامعات على السياسات الاتحادية (ناشفييل بولاية تيسي: مطبعة جامعة فندربيلت).

آ. ف. كانيغهام وت. باكر 1999: حالة انتشار: تحديد المساعدة الطلابية في مرحلة تعدد الأغراض (واشنطن - مقاطعة كولومبيا: معهد سياسة التعليم العالي).

ج. دين: تشريع البرنامج الاتحادي لقروض الطلاب المباشرة كانعكاس لعملية صنع سياسة التعليم، في كتاب: قضايا وطنية في التعليم: خدمة المجتمع وقروض الطلبة، تحرير ج. جينغر، ص 157-178 (بلومغتون، / إنديانا: في دلتا كيبا انترناشنال).

ت. ج. ديلوري 1990: «سبعة عشر تغييراً في 4 سنوات: جونز هوبكنز تتصارع مع قواعد قروض جديدة»، مجلة تاريخ التعليم العالي، المجلد 37، العدد (14) (5 كانون الأول / ديسمبر): ص A24.

س. ب. دريتش 1982: معايير لتقديم بدائل القروض الطلابية: تقرير للجنة الوطنية للمساعدات المالية للطلاب (نيوهافن - كونيتيكت: معهد الدراسات السكانية والاقتصادية).

ج. د. فايف: «تطبيق أهداف المساعدة المالية للطلاب»، تقرير AAHE /ERIC رقم 10 عن بحوث التعليم العالي (واشنطن - مقاطعة كولومبيا: رابطة التعليم العالي الأمريكية).

ت. آ. فلينت 1991: «ملحوظات تاريخية على التنظيم في البرنامج الاتحادي لمساعدة الطلبة»، مجلة المساعدة المالية للطلبة، المجلد 21، العدد (1): ص 33-47.

ر. فوسي 1998: «النمو المدوخ للبرنامج الاتحادي لقروض الطلبة: متى تحدث نوبة الدوخة؟» في كتاب إغراق الطلبة بالديون: قروض الكليات والسياسة العامة، تحرير ر. فوسي وم. بيتمان، ص 7-18 (نيويورك: مطبعة كلية التربية).

م. فريدمان 1962: الرأسمالية والحرية (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو).

د. آ. جيلسباي ون. كارلسون 1983: اتجاهات في مساعدات الطلبة 1963-1983 (واشنطن - مقاطعة كولومبيا: مجلس الكليات).

ل. ي. غلاديو 1983: «اتجاهات إضافية للمساعدات الطلابية» في: كراس المساعدات المالية للطلبة، تحرير ر. ه. فينسك ور. ب. هاف وشركاهما، ص 399-433 (سان فرانسيسكو: جيسي باس).

ل. ي. غلاديو (محرراً) 1989: إصلاح جذري أم تغيير تراكمي تدريجي؟ بدائل سياسة القروض الطلابية لدى الحكومة الاتحادية (واشنطن - مقاطعة كولومبيا: مجلس الكليات).

ل. ي. غلاديو وت. ر. وولانين 1976: الكونغرس والكليات: السياسات الوطنية للتعليم العالي (لكنغتون - مونتانا): د. س. هيث.

ج. س. هانسن 1987: قروض الطلبة: هل هي تبهظ كاهل جيل؟ (نيويورك: مجلس الكليات).

ت. و. هارتل 1991: «تطور بدائل تمويل التعليم العالي وآفاق احتمالاتها»، في كتاب: طرق جديدة لدفع نفقات الكلية، تحرير آ. م. هوبتمان ور. ه. كوف، ص 33-50 (نيويورك: مجلس التعليم الأمريكي ودار مكملان).

ت. و. هارتل 1994: «كيف يدفع الناس للكلية: تحول كبير ومفاجئ»، مجلة تاريخ التعليم العالي، المجلد 41 (9 تشرين الثاني / نوفمبر): A52

ر. و. هارتمان 1971: «قروض الطلبة» في كتاب: تمويل التعليم العالي: بدائل للحكومة الاتحادية، تحرير م. أورفيغ، ص 177-199: (مدينة آيوا - ولاية آيوا: برنامج اختبارات الكليات الأمريكي).

ج. هارفي وج. إيمرواهر 1995: «في الشارع الرئيسي وفي غرفة القسم الداخلي: التصورات العامة للتعليم العالي»، مجلة السجل التعليمي، المجلد 76، العدد (4) (الخريف)، ص 51-55.

ج. س. هيرن 1993: «مفارقة النمو في المساعدة الاتحادية لطلبة الكليات: 1965-1990»، في كتاب التعليم العالي: كراس عن النظرية والبحوث، المجلد التاسع، تحرير ج. س. سمات، ص 94-153 (نيويورك: مطبعة آغاثنون. معاد طبعه في كتاب: تمويل التعليم العالي: النظرية، والبحث، والسياسة، والتطبيق، تحرير م. ب. بولصن وج. س. سمات، ص 439-460 (نيويورك: مطبعة آغاثنون، 2001).

ج. س. هيرن 1998: «نمو التوجه للقروض في السياسة الاتحادية للمساعدات المالية: وجهة نظر تاريخية»، في كتاب إغراق الطلبة بالديون: قروض الكليات والسياسة العامة، تحرير ر. فوسي وم. بيتمان، ص 47-75 (نيويورك: مطبعة كلية التربية).

ج. س. هيرن 2001 أ: «الوصول إلى التعليم بعد الثانوي: تمويل الإنصاف في سياق أخذ بالتطور» في كتاب تمويل التعليم العالي: النظرية، والبحث، والسياسة، والتطبيق، تحرير م. ب. بولصن وج. س. سمات، ص 439-460 (نيويورك: مطبعة آغاثنون).

ج. س. هيرن 2001 ب: خاتمة لـ «مفارقة النمو في المساعدة الاتحادية لطلبة الكليات: 1965-1990» في كتاب: تمويل التعليم العالي: النظرية، والبحث، والسياسة، والتطبيق، تحرير م. ب. بولصن وج. س. سمات، ص 316-320 (نيويورك: مطبعة آغاثنون).

و. ي. هيلر 1997: «استجابة الطلبة للأسعار في التعليم العالي: استكمال لليزلي وبرينكمان»، مجلة تاريخ التعليم العالي، المجلد 68، العدد (6)، ص 624-659.

و. ب. جونستون 1999: «مقدمة» في كتاب: تمويل التعليم في الكلية: كيف يعمل، وكيف يأخذ في التغير، تحرير ج. كنغ (فينيكس - أريزونا: مجلس التعليم الأمريكي ومطبعة أوريكس).

ت. ج. كين 1999: «إصلاح حالات دعم التعليم العالي»، في كتاب تمويل التعليم في الكلية: سياسات الحكومة والأولويات التعليمية، تحرير م. ه. كوسترز، ص 53-75 (واشنطن - مقاطعة كولومبيا: مطبعة AEI).

ف. كيبل 1987: «مقارنة قوانين التعليم العالي، 1965-1986: هل بلغت السياسة الاتحادية سن الرشد؟»، مجلة هارفارد إديوكاشينال ريفيو، المجلد 57، العدد (1): ص 49-67.

ج. ي. كنغ 1999: «أزمة أم فرصة مناسبة؟ لماذا يقترض الطلبة أكثر؟»، في كتاب: تمويل التعليم في الكلية: كيف يعمل، وكيف يأخذ في التغير، تحرير ج. ي. كنغ (فينيكس - أريزونا: مجلس التعليم الأمريكي ومطبعة أوريكس).

م. كرامر 1991 آ: «توترات في نظام المساعدة المالية للطلاب»، في كتاب: طرق جديدة لدفع نفقات الكلية، تحرير آ. م. هوبتمان ور. ه. كوف، ص 21-32 (نيويورك: مجلس التعليم الأمريكي ودار مكملان للنشر).

م. كرامر 1991 ب: «تتبعات جديدة في قروض الطلبة»، في كتاب: طرق جديدة لدفع نفقات الكلية، تحرير آ. م. هوبتمان ور. ه. كوف، ص 101-109 (نيويورك: مجلس التعليم الأمريكي ودار مكملان للنشر).

م. كرامر وو. د. فان دوزن 1986: «العيش على الاستدانة» في مجلة تشينج (التغيير)، المجلد 18، العدد (3) (أيار مايو/ حزيران - يونيو)، ص 10-19.

ل. ل. ليزلي 1977: فرص التعليم العالي: عقد من التقدم (تقرير AAHE / ERIC رقم 3 عن بحوث التعليم العالي) (واشنطن - مقاطعة كولومبيا: رابطة التعليم العالي الأمريكية).

م. س. مكفيرسون 1988: «حول تقويم تأثير المساعدات الاتحادية للطلبة»، مجلة إيكونوميكس أوف إديوكيشن ريفيو، المجلد 7، العدد (1) ص 77-84.

م. س. مكفيرسون وم. و. شايبرو 1991: حماية القدرة على دفع نفقات الكلية: الحكومة والفرص التعليمية (واشنطن - مقاطعة كولومبيا: مؤسسة بروكينغز).

م. س. مكفيرسون وم. و. شايبرو 1998: لعبه المساعدات الطلابية: تلبية الحاجة ومكافأة الموهبة في التعليم العالي الأمريكي (برينستون - ولاية نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون).

ج. ب. ميرسوتيس 1998: «التنظيمات الاتحادية لمساعدة الطلبة: اللاحقة التالية» في كتاب: إغراق الطلبة بالديون: قروض الكليات والسياسة العامة، تحرير ر. فوسي وم. بيتمان، ص 76-84 (نيويورك: مطبعة كلية التربية).

ج. و. مورس 1977: «كيف وصلنا إلى هنا من هناك: ذكريات شخصية من الأيام المبكرة» في كتاب: قروض الطلبة: المشكلات وبدائل السياسة، تحرير ل. رايس، ص 3-15 (نيويورك: مجلس الكليات).

ت. ج. مورتينسون 1990: تأثير الاستخدام المتزايد للقروض بين عوائل الطلبة ذوي الدخل المحدود (مدينة آيوا - ولاية آيوا: برنامج اختبارات الكليات الأمريكية).

م. مومبر 1996: إزالة حواجز أسعار الكليات: ما الذي فعلته الحكومة ولماذا لم ينجح (أولباني: مطبعة جامعة ولاية نيويورك).

م. د. بارسونز 1997: السلطة والسياسة: صناعة السياسة الاتحادية للتعليم العالي في التسعينيات (أولباني: مطبعة جامعة نيويورك).

ك. ي. ردّ 1999: «الخصائص المتغيرة للطلبة المقترضين» في كتاب: تمويل التعليم في الكلية: كيف يعمل وكيف يأخذ في التغير، تحرير ج. ي. كنغ (فينيكس - أريزونا: مجلس التعليم الأمريكي ومطبعة أوريكس).

ك. ي. ردّ 2001: لماذا يقترض الطلبة كثيراً؟ اتجاهات وطنية حديثة في ديون الطلبة من القروض (واشنطن - مقاطعة كولومبيا: مكتب البحوث التعليمية وتحسينها).

آ. ب. سانت جون 1994 آ: «تقويم استراتيجيات أجور التعليم ومساعدات الطلبة: استخدام مقاييس الاستجابة للأسعار لتحفيز بدائل تسعيرية»، مجلة بحوث في التعليم العالي، المجلد 35، العدد (3): ص 301-335.

آ. ب. سانت جون 1994 ب: الأسعار، والإنتاجية، والاستثمار: تقويم الاستراتيجيات المالية في التعليم العالي، تقرير ASHE-ERIC رقم 3 حول التعليم العالي (واشنطن - مقاطعة كولومبيا: جامعة جورج واشنطن، مدرسة التربية والتنمية البشرية).

آ. ب. سانت جون وج. نويل 1989: تأثير المساعدات المالية للطلبة على الوصول إلى التعليم العالي: تحليل للتقدم، مع اهتمام خاص بتسجيل الأقليات، مجلة بحوث في التعليم العالي، المجلد 30، العدد (6): ص 563-581.

آ. ك. سبنسر 1999: «سياسات التعليم العالي الجديدة»، في كتاب: تمويل التعليم في الكلية: كيف يعمل وكيف يأخذ في التغير، تحرير ج. ي. كنغ (فينيكس - أريزونا: مجلس التعليم الأمريكي ومطبعة أوريكس).

م. تيرني 1980: «تأثير السعر المؤسسي الصافي على طلب الطلاب للتعليم العالي في الجامعات العامة/ الخاصة»، مجلة إيكونوميكس أوف إديوكيشن ريفيو، المجلد 2، العدد (4): ص 363-383.

وزارة التربية الأمريكية 2000: حالة التعليم (واشنطن - مقاطعة كولومبيا).
كاتب المقال.

وزارة التربية الأمريكية 2001: خلاصة مجموعة الإحصاءات التعليمية لعام 2000 (واشنطن - مقاطعة كولومبيا): كاتب المقال.

مكتب المحاسبة العامة الأمريكي 1995: سلسلة ذات مخاطر كبيرة: المساعدة المالية للطلبة، مكتب المساعدة العامة 10-HR-95. (واشنطن - مقاطعة كولومبيا): كاتب المقال.

مكتب المحاسبة العامة الأمريكي 1997: سلسلة ذات مخاطر كبيرة: المساعدة المالية للطلبة، مكتب المحاسبة العامة 11-HR-97 (واشنطن - مقاطعة كولومبيا): كاتب المقال.

آ. ولد افسكي 1979: إخبار السلطة بالحقيقة: فن وحرفة تحليل السياسة (بوسطن: ليتل، وبراون، شركاهم).

ب. و. وود 1997: «الضرر الناجم عن المساعدة الاتحادية المفردة للطلاب»، مجلة تاريخ التعليم العالي، المجلد 45، العدد (35) (9 أيار / مايو): A56.

م. وود هول 1988: «تصميم برنامج قروض طلابية لبلد نام: علاقة التجربة الدولية»، مجلة إيكونوميكس أوف إديوكيشن ريفيو، المجلد 7، العدد (1)، ص 153-161.

ج. زوك 1995: «تحذير لجنة الكونغرس من تزايد الاحتيال في منحة بيل»، مجلة تاريخ التعليم العالي، المجلد 41، العدد (45) (21 تموز / يوليو): A26.